A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى

الدورة السادسة والثلاثون

10–13 يناير/كانون الثاني 2022 و7–8 فبراير/شباط 2022

تعزيز الأمن الغذائي والأنماط الغذائية الصحية للجميع

موجز

يعاني إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من العبء الثلاثي لسوء التغذية مع ارتفاع معدلات الوزن الزائد والسمنة والأمراض غير المعدية المرتبطة بالأنماط الغذائية، جنبًا إلى جنب مع انتشار التقزم بمعدلات مرتفعة والهزال بمعدلات معتدلة لدى الأطفال دون الخامسة من العمر والنقص في المغذيات الدقيقة. ولقد كانت النزاعات الدافع الرئيسي الكامن وراء انعدام الأمن الغذائي الحاد في الإقليم على مدى أكثر من عقد من الزمن حيث أنها تمثل 78 في المائة ممن كانوا يعانون انعدامًا حادًا في أمنهم الغذائي في عام 2020 وعددهم 48.7 مليون شخص.

ولقد ساهمت النظم الزراعية والغذائية في الإقليم في تحقيق هذه النتائج التغذوية السيئة من خلال عجزها عن توفير أغذية آمنة وصحية وميسورة الكلفة بكميات كافية للجميع. وثمة فجوات في الجوانب المؤسساتية والتنظيمية والمتعلّقة بالإدماج من النظم الزراعية والغذائية الإقليمية. ولمواجهة التحديات التي تطرحها التغيّرات الديمغرافية، بما في ذلك النمو السكاني الكبير والتوسع الحضري في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وتلبية الطلب المتنامي على الأغذية المغذية والآمنة التي يسهل الحصول عليها بكلفة ميسورة، يتعيّن على واضعي السياسات وضع استراتيجيات يكون من شأنها تعزيز الزراعة والنظم الزراعية والغذائية المستدامة اقتصاديًا واجتماعيًا وبيئيًا وتكييفها لخدمة المجتمعات التي تزداد تحضرًا.

إضافة إلى ذلك، يعتمد إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بشكل كبير على الأغذية المستوردة لتلبية احتياجات العدد المتنامي من السكان. وبحلول عام 2030، سيلبّي الإقليم 63 في المائة من الطلب على السعرات الحرارية فيه بفضل الأغذية المستوردة. بالتالي، تؤدي التجارة دورًا رئيسيًا في تحقيق الأمن الغذائي وتلبية الاحتياجات التغذوية في الإقليم وسيتعيّن الاعتراف بها ودمجها في السياسات ذات الصلة باعتبارها عاملًا مساعدًا لتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية. وثمة حاجة أيضًا إلى تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في تقوية الزراعة والأسواق الغذائية وسلاسل القيمة الوطنية

والإقليمية. وتؤدي العلوم والابتكارات والتكنولوجيات داخل المزرعة وخارجها دورًا حيويًا أيضًا في ضمان نمو الإنتاج المحلي للأغذية بشكل مستدام وتوافر الأغذية الصحية والآمنة والوصول إليها.

وفي إطار الجهود التي تبذلها منظمة الأغذية والزراعة لدعم بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من أجل تعزيز الأمن الغذائي وتشجيع الأنماط الغذائية الصحية للجميع، سيركّز هذا البرنامج على (1) تشجيع اتباع نهج النظم الزراعية والغذائية؛ (2) والاستفادة من التجارة والاستثمارات والتكنولوجيا باعتبارها عوامل مساعدة لتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية؛ (3) وتعميم التغذية في السياسات المتعلّقة بإنتاج الأغذية واستهلاكها وفي آليات التحفيز؛ (4) وضمان سلامة الأغذية وجودتها والحد من الفاقد والمهدر منها؛ (5) وتعديل نماذج الأعمال التجارية للمنشآت الزراعية وتحسين الحصول على المدخلات والتمويل والوصول إلى الأسواق، لا سيما للأشخاص الذين هم حاليًا في وضع غير مؤاتٍ، مثل النساء والشباب في المناطق الريفية والمهاجرين واللاجئين.

الإجراءات التي يُقترح اتخاذها من جانب المؤتمر الإقليمي

(أ) دعوة البلدان إلى النظر في إمكانية اعتماد خطة إقليمية تحوّلية للنظم الزراعية والغذائية مع التركيز على إقامة نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة، وشمولًا، وقدرة على الصمود، واستدامة، ومراعاة للتغذية من أجل الحد من الجوع والفقر وأوجه انعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله على المستويين الوطني ودون الوطني، والطلب إلى منظمة الأغذية والزراعة دعم تنفيذ هذه الخطة.

(ب) دعوة البلدان إلى النظر في إمكانية تطوير أو تقوية الحوارات وآليات التنسيق الوطنية المتعددة القطاعات وأصحاب المصلحة من أجل تنفيذ الخطة وطلب الحصول على دعم منظمة الأغذية والزراعة لتنمية القدرات اللازمة. وينبغي أن تشمل آليات التنسيق هذه مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، مع التركيز بصورة خاصة على ما يؤديه القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية من دور هام. ويمكن أن تقوم البلدان، بدعم من المنظمة، بتعميم نتائج قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية ومسارات التحوّل المحتملة التي تم تحديدها على المستوى القطري من خلال حوارات القمة، في سياساتها الوطنية.

(ج) دعوة البلدان إلى النظر في إمكانية إنشاء مرصد إقليمي للأمن الغذائي والتغذية يستضيفه المكتب الإقليمي للمنظمة للشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وسيكون المرصد بمثابة مركز للمعارف والبيانات، ونظام لدعم القرارات، و"أداة للإدارة التكيّفية" تستخدمها البلدان الأعضاء لتتبع أداء سلاسل الإمدادات الغذائية وتقييمه، بما في ذلك من خلال التجارة الدولية والقدرة على تحمّل كلفة الأغذية (الأسعار والدخل) واستخدام الأغذية (استهلاك الأغذية وسلامتها والملامح التغذوية للمتناول من الأغذية)، ولتحديد المجالات المثيرة للقلق وتتبع الفاقد والمهدر من الأغذية والتصدي له. وسيستفيد المرصد من المنصات القائمة ومن أدوات البيانات التي تملكها منظمة الأغذية والزراعة والشركاء الآخرين في التنمية.

(د) دعوة البلدان إلى تهيئة بيئة سياساتية وطنية بدعم من منظمة الأغذية والزراعة، لاستخدام التجارة والاستثمارات والتكنولوجيا كعوامل مساعدة لتطوير الأسواق وسلاسل القيمة الزراعية والغذائية الإقليمية والوطنية التي تعزز إتاحة الأنماط الغذائية الصحية وسهولة الوصول إليها وتوافرها بأسعار ميسورة للجميع، مع التركيز بصورة خاصة على المجتمعات المحلية المهمشة والفقراء في المناطق الحضرية.

(هـ) دعوة البلدان إلى تعزيز الممارسات الغذائية للمستهلكين وقدراتهم ومهاراتهم، بدعم من منظمة الأغذية والزراعة، للتوصل إلى أنماط غذائية صحية بفضل النظم الزراعية والغذائية المستدامة.

(و) دعوة البلدان إلى مساعدة القطاع الخاص على تكييف نماذج الأعمال التجارية بدعم من منظمة الأغذية والزراعة، من أجل تشجيع المستهلكين على تفضيل الأنماط الغذائية الصحية والاستجابة لتلك الأنماط المفضلة.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

أمانة المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى

FAO-RNE-NERC@fao.org

مقدمة

1- تتألف النظم الزراعية والغذائية من المجموعة الكاملة من الجهات الفاعلة وأنشطتها المترابطة لإضافة القيمة المعنية بالإنتاج والتجميع والتجهيز والتوزيع والاستهلاك والتخلص من المنتجات الغذائية الناشئة عن الزراعة أو الغابات أو مصايد الأسماك، وأجزاء من البيئات الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية الأوسع نطاقًا التي توجد فيها.

2- ويعدّ أداء النظم الزراعية والغذائية وقدرتها على توفير أنماط غذائية صحية أمرًا أساسيًا لتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية. ولا تزال حالة الأمن الغذائي والتغذية للسكان سيئة في العديد من بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. فلا يزال 55 مليون شخص (13.2 في المائة من السكان) يعانون من الجوع فيما يشكل نقص التغذية لدى الأطفال مسألة خطيرة تتعلّق بالصحة العامة مع ارتفاع معدلات انتشاره في البلدان المتأثرة بالنزاعات في الإقليم[1]. وبلغ معدل انتشار النقص التغذوي 12.2 في المائة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في الفترة 2017-2019، على النحو المبيّن في الشكل 1، مع ارتفاع المعدلات حوالي خمسة أضعاف في البلدان المتأثرة بالنزاعات في الإقليم (25.2 في المائة) مقارنة بتلك التي لا تشهد نزاعات (5.2 في المائة). وكما هو مبيّن في الشكل 2، كان معدل انتشار الهزال لدى الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعيشون في بلدان متأثرة بالنزاعات من بين أعلى المعدلات في الإقليم، بما في ذلك اليمن والسودان حيث سُجّل معدل انتشار عالٍ جدًا للهزال (فاق 16 في المائة). وتم تسجيل معدل انتشار مرتفع جدًا للتقزم في ثلاثة من أصل أربعة بلدان متأثرة بالنزاعات، مع تراوح هذا المعدل بين 38.1 وأكثر من 46.4 في المائة.

الشكل 1: معدل انتشار النقص التغذوي (متوسط لثلاث سنوات) في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، من الفترة 2000-2002 إلى الفترة 2017-2019

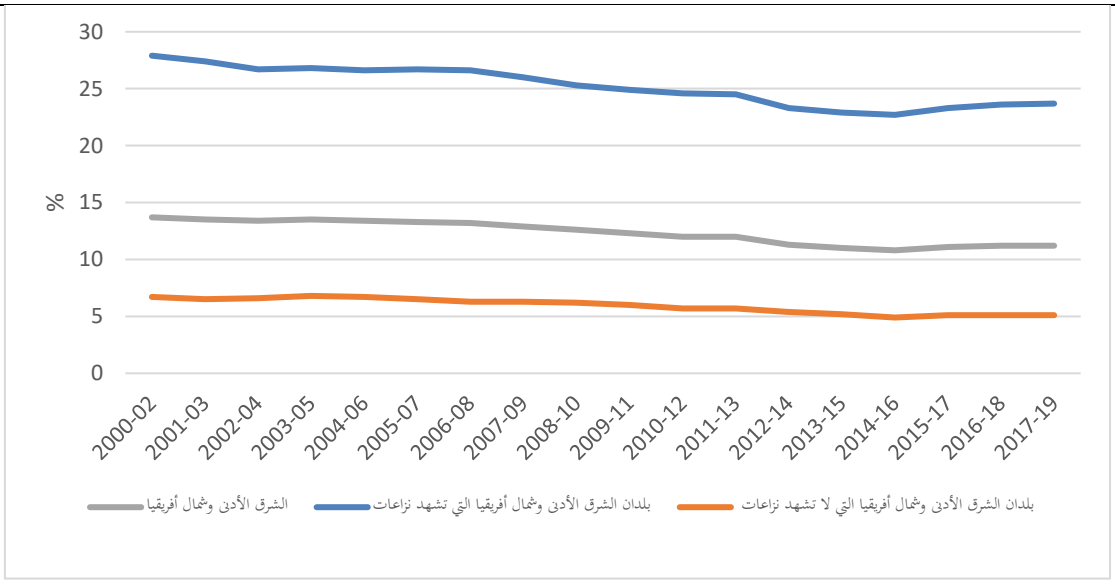

المصدر: شعبة الإحصاءات في منظمة الأغذية والزراعة. 2020.

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. 2021. نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا 2020 – تعزيز قدرة النظم الغذائية في المنطقة العربية على الصمود. القاهرة، منظمة الأغذية والزراعة. https://doi.org/10.4060/cb4902en

الشكل 2: معدل انتشار الهزال والتقزم لدى الأطفال في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، آخر سنة توافرت البيانات بشأنها

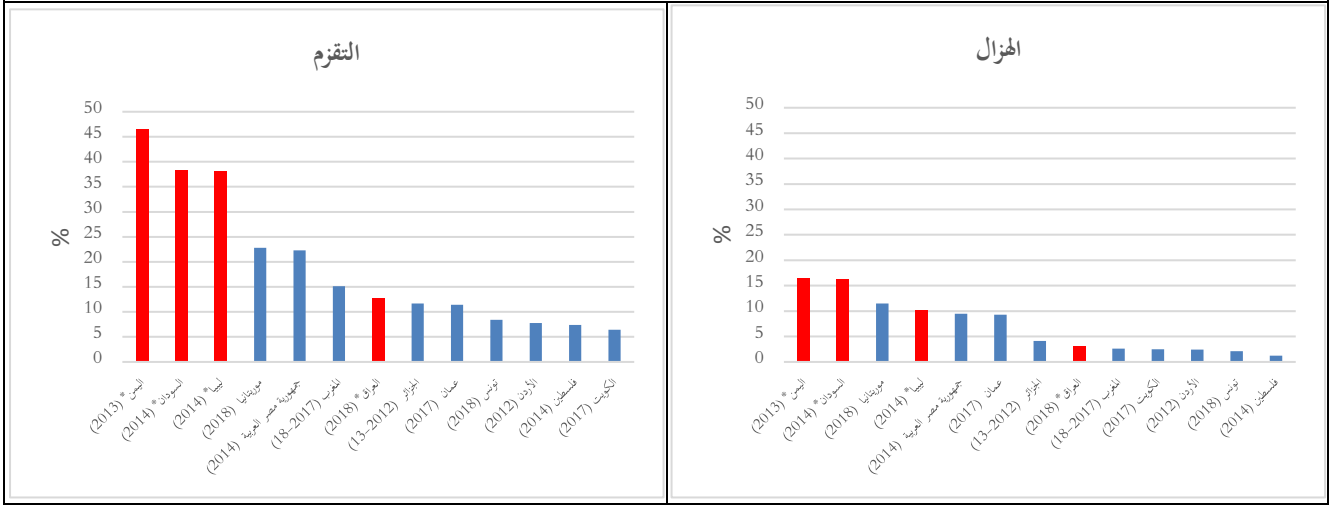

*بلدان تشهد نزاعات

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. 2021

3- وإن معدلات السمنة والأمراض غير المعدية المرتبطة بالأنماط الغذائية هي من بين الأعلى في العالم وتتزايد بوتيرة سريعة. ففي 15 من أصل 17 بلدًا تتوافر البيانات بشأنها في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، كانت مستويات السمنة في عام 2016 أعلى من 25 في المائة لدى البالغين مع تراوح المعدلات بين حوالي 13 في المائة في موريتانيا و38 في المائة في الكويت.

4- ويتعرّض اللاجئون والنازحون داخليًا بوجه خاص للجوع ونقص التغذية. ونتيجة لأوجه عدم المساواة بين الجنسين التي لا تزال قائمة في الإقليم، فإن النساء والفتيات أكثر عرضة للتأثر أيضًا بانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

5- ولقد ساهمت النظم الغذائية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا والسياسات الداعمة لها في تحقيق هذه النتائج التغذوية السيئة حيث أنها عجزت عن توفير الأغذية الكافية والآمنة والمتنوعة والمغذية للجميع والمقبولة اقتصاديًا وثقافيًا واجتماعيًا.

6- والأنماط الغذائية الصحية المستدامة هي أنماط غذائية تُعزز جميع أبعاد صحة الأفراد ورفاههم؛ وتترتب عنها ضغوط وآثار بيئية منخفضة؛ ويمكن الحصول عليها بسهولة، وهي ميسورة الكلفة وآمنة ومنصفة؛ ومقبولة من الناحية الثقافية.

7- ويركّز نهج النظم الزراعية والغذائية لتوفير أنماط غذائية صحية على استخدام نقاط دخول في النظم الغذائية للتأثير على استهلاك الأنماط الغذائية الصحية من جانب السكان بهدف بلوغ حالة تغذوية مثلى بطريقة مستدامة. ومن المهم النظر في بيئة الأغذية – أي الأماكن والطرق التي تباع فيها الأغذية والتي يحصل الناس من خلالها على هذه الأغذية – عند معالجة النتائج التغذوية، ذلك أنها تؤدي دور صلة الوصل بين النظام الزراعي والغذائي والنمط الغذائي الذي يتبعه الفرد.

النظم الزراعية والغذائية في المناطق الحضرية

8- لدى إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تقسيم متنوع لسكان المناطق الحضرية والريفية (الشكل 3)، حيث تتراوح معدلات التوسّع الحضري بين 37.5 في المائة في البلدان الأقلّ نموًا و87 في المائة في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2020؛ ولكنّ النمو المطرد لعدد سكان المناطق الحضرية يتطلب اعتماد نظم زراعية وغذائية مصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية في المناطق الحضرية، ولا سيما للفقراء فيها.

الشكل 3: اتجاهات التوسّع الحضري لكل إقليم فرعي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا خلال الفترة 1950–2050 (نسبة التوسّع الحضري)

الإقليم الفرعي	1950	1970	2000	2020	2030	2050
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	23.6	52.9	81.1	87.0	89.2	92.3
المغرب العربي	25.3	38.5	59.0	69.9	74.5	81.7
المشرق	32.8	45.7	52.7	55.6	58.0	67.0
البلدان الأقلّ نموًا	6.2	15.3	30.5	37.5	42.8	55.5
إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	25.6	39.4	53.6	60.0	62.9	70.4
العالم	29.6	36.6	46.7	56.2	60.4	68.4

المصدر: الأمم المتحدة. 2018. توقعات التوسع الحضري في العالم والأمم المتحدة. 2019. التوقعات السكانية في العالم.

9- ومع انتقال البلدان والمدن إلى مرحلة التعافي من جائحة كوفيد-19، هناك فرصة سانحة لإعادة النظر في طريقة إدارة النظم الزراعية والغذائية الحضرية وشبه الحضرية وتعزيز السياسات والبرامج التي تولّد الحوافز والقدرات من أجل تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتي تشجّع الأنماط الغذائية الصحية للجميع.

10- وإن قرب المسافة بين الحيّزين الريفي والحضري في الترابط بين المناطق الريفية والمدن الصغيرة يعني أن الإجراءات المتخذة في "النظم الزراعية والغذائية" لدعم رفاه السكان الريفيين والحضريين ستكون لها آثار غير مباشرة: فإن الإجراءات على مستوى السياسات في المناطق الحضرية (لدعم التغذية مثلًا) ستؤثر على الزراعة والرفاه في المناطق الريفية والعكس بالعكس.

الشكل 4: توزيع السكان في العالم وإقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على امتداد التسلسل الريفي الحضري في عام 2015

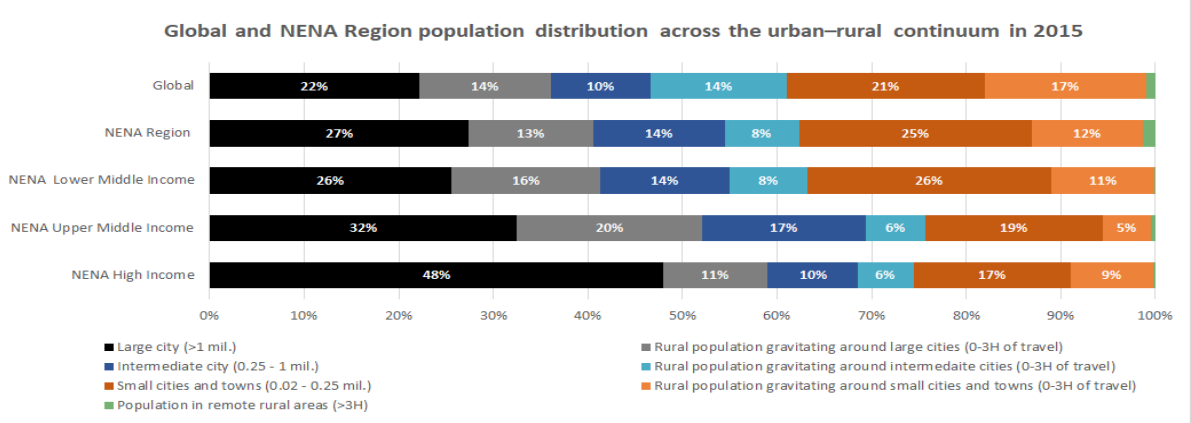

المصدر: Cattaneo, A., Nelson, A. and McMenomy, T., 2021. Global mapping of urban–rural catchment areas reveals unequal access to services. *Proceedings of the National Academy of Sciences*, *118*(2).

11- يمكن تحويل النظم الغذائية في المناطق الحضرية من خلال خطة عمل منظمة الأغذية والزراعة للغذاء في المناطق الحضرية[2]، بما في ذلك: (1) تقوية الحوكمة الغذائية الحضرية والإقليمية والنُهج الرامية إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية؛ (2) ودمج النظم الغذائية في التخطيط المحلي؛ (3) وتسخير دور الحكومات المحلية في برامج التغذية المدرسية والمشتريات، حيثما ينطبق ذلك؛ (4) وتحسين إمكانية الوصول إلى أسواق الأغذية الطازجة وبيئة بيع الأغذية بالتجزئة؛ (5) وزيادة التمويل العام والخاص لضمان توافر أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة للمستهلكين في المناطق الحضرية؛ (6) وإعادة تحديد سلاسل الإمدادات الغذائية في المدن.

خطة عالمية جديدة لتحويل النظم الزراعية والغذائية

12- شكّل عام 2021 فترة زمنية مهمة ليس فقط بسبب الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، بل أيضًا لجهة وضع الخطة العالمية بشأن النظم الغذائية. ولقد عُقدت قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية في سبتمبر/أيلول 2021 وأطلقت عملية توجهها البلدان من أجل المضي قدمًا في الاجراءات الجريئة المصممة بطريقة قابلة للتنفيذ على نطاق واسع والقادرة على تحويل النظم الغذائية عبر إشراك مختلف الجهات الفاعلة. وسعت القمة بوصفها مساهمة رئيسية في عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلى توليد الزخم وتوسيع قاعدة المعارف وتبادل الخبرات والنُهج للاستفادة من المنافع العالمية للنظم الغذائية.

13- وسعى مؤتمر قمة طوكيو للتغذية من أجل النمو الذي عقد في ديسمبر/كانون الأول 2021، إلى استغلال الزخم لتسريع وتيرة التقدم المحرز في التصدي لسوء التغذية. وتعهّدت منظمة الأغذية والزراعة بتقديم دعم معزز للتغذية المحسّنة والأنماط الغذائية الصحية للجميع[3].

[2] https://www.fao.org/urban-food-agenda/ar

[3] https://www.fao.org/newsroom/detail/fao-pledges-upscaled-support-for-better-nutrition/ar

14- وأقرّ مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في دورته الثانية والأربعين بدور النظم الزراعية والغذائية في التصدي للجوع وسوء التغذية في العالم ووافق على الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031. ويسعى الإطار الاستراتيجي إلى دعم خطة عام 2030 من خلال التحوّل إلى نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة وشمولاً وقدرة على الصمود واستدامة من أجل إنتاج أفضل، وتغذية أفضل، وبيئة أفضل، وحياة أفضل، من دون ترك أي أحد خلف الركب.

أولًا– أصحاب المصلحة والدوافع والاتجاهات في النظم الزراعية والغذائية في الإقليم

أصحاب المصلحة

15- يتطلب تحويل النظم الزراعية والغذائية لتحقيق أنماط غذائية صحية للجميع، مشاركة جميع أصحاب المصلحة والقطاعات الرئيسية، من الحكومات إلى الشركات الكبرى المصنّعة للأغذية والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وغيرهم.

16- الحكومات – تؤثر مجموعة متنوعة من الإدارات الحكومية الوطنية والسياسات في النظام الزراعي والغذائي، بما في ذلك الزراعة، والتجارة، وسلامة الأغذية ومواصفاتها، والصحة، والتعليم، والسياسات الاجتماعية، والاستثمارات الحكومية في البنية التحتية وبرامج البحث والتطوير.

17- المنتجون والمزارعون وصيادو الأسماك – يتراوح القطاع الزراعي بين المزارع الكبيرة المصنّعة والمزارع الأسرية الصغيرة النطاق. ويتولّى أصحاب المصلحة هؤلاء مسؤولية الإنتاج الأوّلي للأغذية ويؤثرون بالتالي تأثيرًا شديدًا على إتاحة الأغذية المتنوعة والمغذية وتوافرها بكلفة ميسورة. وتقدم النساء مساهمات رئيسية في إنتاج الأغذية، لا سيما كمزارعات من أصحاب الحيازات الصغيرة وكمزارعات أسريات، ولكن دورهن مقيّد إلى حد كبير بعدم المساواة في الوصول إلى الأصول والتكنولوجيات والخدمات. ويمكن لمعالجة أوجه عدم المساواة هذه وتمكين المرأة كمنتجة للأغذية أن يساهما إلى حد كبير في ضمان إتاحة الأغذية وتوافرها بكلفة ميسورة في الإقليم.

18- **المجهّزون وتجّار الجملة والمصنّعون** – باستثناء النظم الزراعية والغذائية التقليدية، تنتقل كمية صغيرة من الأغذية في النظام مباشرة من المنتجين إلى المستهلكين فيما تباع غالبية الأغذية المنتجة في المزارع إلى المجهّزين أو تجّار الجملة أو المصنّعين لتجهيز المحاصيل أو السلع و/أو تغليفها و/أو تخزينها و/أو إضافة القيمة إليها.

19- **المستهلكون والمواطنون** – تدفع أذواق المستهلكين ومشترياتهم التي تتأثر بالدخل، والأسعار النسبية للأغذية، والمعارف والمهارات، والوقت والملاءمة، والثقافة وعوامل أخرى، الطلب على الأغذية الذي يدعم ويؤثر بدوره على نظام إنتاج الأغذية وعلى بيع هذه الأغذية وتسويقها. ويمكن للمستهلكين أن يغيّروا بنشاط بيئاتهم الغذائية ليتغيّر الطلب في النظم الزراعية والغذائية حتى يصبح مستدامًا ومركّزًا على الأنماط الغذائية الصحية.

20- **الشباب والنساء** – يعدّ الاستثمار في الشباب وإشراكهم في الأنشطة المتعلّقة بالزراعة أمرًا أساسيًا لتحسين الإنتاجية الزراعية، وتعزيز الاقتصادات الريفية، وتحقيق الأمن الغذائي. ولا يؤدي إشراك النساء في الزراعة، وبخاصة في الأنشطة المتعلّقة بالأعمال التجارية الزراعية، إلى إقامة نظم زراعية وغذائية شاملة فحسب، بل كفؤة أيضًا.

الدوافع الكامنة وراء النظم الزراعية والغذائية والاتجاهات ذات الصلة

21- ترد في ما يلي الدوافع الرئيسية والاتجاهات ذات الصلة الخاصة بالنظم الزراعية والغذائية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

- التوسّع الحضري والديناميكيات السكانية التي من المتوقَّع أن تؤدي إلى تغيير الطلب على الأنماط الغذائية الصحية. وعلى سبيل المثال، شكّل سكان المناطق الحضرية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا 60 في المائة من السكان في عام 2020، ومن المتوقع أن تزيد هذه النسبة إلى أكثر من 70 في المائة بحلول عام 2050 وأن تصل إلى 92 في المائة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية[4].
- النمو الاقتصادي والتحوّل الهيكلي وتوقعات الاقتصاد الكلي التي لا تحقق دائمًا النتائج المتوقَّعة لجهة التحوّل الاقتصادي الشامل للمجتمعات.
- التجارة الدولية والاستثمارات التي تربط النظم الزراعية والغذائية ببعضها البعض على الصعيد العالمي، لا سيما في سياق الاعتماد الكبير على الأغذية المستوردة.
- توليد البيانات الضخمة ومراقبتها واستخدامها وملكيّتها، ما يسمح بصنع القرارات والتكنولوجيات الابتكارية في الوقت الحقيقي، بما في ذلك في النظم الزراعية والغذائية.
- حالات عدم الاستقرار السياسي والنزاعات المتزايدة، حيث تعاني 5 بلدان[5] من أصل 19 بلدًا في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من النزاعات التي تشمل تلك القائمة على الموارد والطاقة والتي تؤدي إلى فرض ضغوط على النظم الزراعية والغذائية.
- انعدام المساواة الذي يتّسم بتباينات كبيرة في الدخل وتفاوت بين الجنسين في فرص العمل، والحصول على الأصول، والخدمات الأساسية، والعبء المالي غير المنصف. فبين عامي 2008 و2019، كانت حصة النساء من فرص العمل الزراعية أقلّ من 20 في المائة في 12 بلدًا من أصل 15 بلدًا تتوافر البيانات بشأنها[6] في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (مع وجود استثناءات في المغرب وموريتانيا).
- أسعار الأغذية وفقًا للشكل 5، التي هي من حيث القيمة الحقيقية أدنى مما كانت عليه في السبعينات من القرن الماضي ولكنها أعلى مما كانت عليه في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وإن كانت لا تعكس التكاليف الاجتماعية والبيئية الكاملة للأغذية.

[4] الأمم المتحدة. 2018. توقعات التوسع الحضري في العالم والأمم المتحدة. 2019. التوقعات السكانية في العالم.

[5] العراق، وليبيا، والسودان، والجمهورية العربية السورية، واليمن

[6] قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة، آخر سنة توافرت البيانات بشأنها، تم تنزيلها في عام 2021

الشكل 5: مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء بالقيمة الحقيقية للفترة 1961–2020 (100=2016–2014)[7]

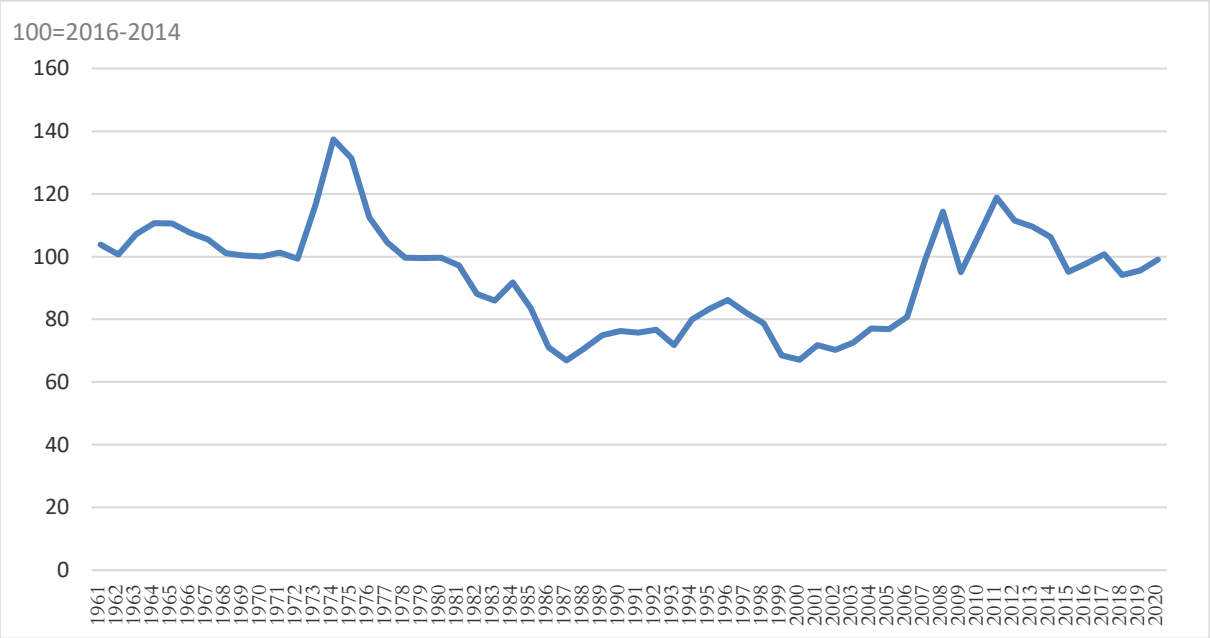

- الابتكار والعلوم بما في ذلك التكنولوجيات الأكثر ابتكارًا (مثل التكنولوجيات الأحيائية والرقمنة) والنُهج النظمية (الزراعة الإيكولوجية، والزراعة العضوية والمحافظة على الموارد، من بين جملة أمور).
- الاستثمارات العامة في النظم الزراعية والغذائية، مثل الاستثمارات في البنية التحتية من قبيل الطرقات والطاقة من بين جملة أمور أخرى، ما من شأنه أن يزيد وصول المزارعين إلى الأسواق. ومن بين البلدان الثمانية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا التي تتوافر بيانات بشأنها عن مؤشر أهداف التنمية المستدامة 2-أ-1 المتعلّق بمؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية في عام 2019، كانت سبعة منها دون القيمة العالمية للمؤشر والتي تبلغ 0.53 فيما بلد واحد فقط هو البحرين فوق هذه القيمة ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى حصة القيمة المضافة للزراعة الصغيرة جدًا من الناتج المحلي الإجمالي لهذا البلد (0.30 في المائة). إضافة إلى ذلك، فإن نسبة الإنفاق الحكومي على الزراعة متدنية في هذه البلدان من الشرق الأدنى وشمال أفريقيا حيث أنها تتراوح بين 0.22 في المائة في لبنان و1.49 في المائة في جمهورية مصر العربية مقارنة بالنسبة العالمية البالغة 2.12 في المائة.[8]
- تركيز الأسواق على المدخلات والمخرجات الغذائية والزراعية، الذي يمثّل تحديًا لقدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود ولإنصافها.
- أنماط الاستهلاك والتغذية نتيجة تغيّر سلوك المستهلكين الذين يُطلب منهم بشكل متزايد اتخاذ خيارات معقّدة بشأن المحتوى الغذائي وسلامة ما يأكلونه، وحيث يكون تحويل طلب المستهلك في اتجاه أنماط

[7] منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأغذية في العالم، مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء، https://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar/، تمت زيارة الموقع في 15 أغسطس/آب 2021

[8] شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة

الأكل الصحيّة أمرًا أساسيًا. وعلى سبيل المثال، تجاوزت كمية الإمداد بالدهون (غرامًا واحدًا للفرد الواحد في اليوم) في عام 2018 متوسط الكمية العالمية البالغة 86.18 غرامًا للفرد الواحد في اليوم في 6 من أصل 14 بلدًا في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، مع وصول هذه القيمة إلى 111.87 غرامًا للفرد الواحد في اليوم. إضافة إلى ذلك، كانت كمية الإمداد بالسكر (كيلوغرامًا للفرد الواحد في السنة) في عام 2018 أعلى من متوسط القيمة العالمية البالغة 26.35 كيلوغرامًا للفرد الواحد في السنة في 12 من أصل 14 بلدًا، مع وصول الكميات إلى 67.84 كيلوغرامًا للفرد الواحد في السنة[9].

- ندرة الموارد الطبيعية وتدهورها، بما في ذلك تدهور الأراضي والمياه والتنوّع البيولوجي والتربة. وعلى سبيل المثال، كانت نسبة 64 و26 في المائة من الأراضي متدهورة في الكويت والعراق على التوالي في عام 2015، ما يتجاوز المتوسط العالمي البالغ 20 في المائة. علاوة على ذلك، فإن مستويات الإجهاد المائي المحسوب باعتباره النسبة بين مجموع المياه العذبة التي تسحبها جميع القطاعات الرئيسية ومجموع موارد المياه العذبة المتجددة بعد مراعاة متطلبات التدفق البيئي، مرتفعة في جميع بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (باستثناء موريتانيا) حيث أنها تراوحت بين 47.1 في المائة في العراق و3 850.5 في المائة في الكويت مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 18.4 في المائة في عام 2018.[10] وهناك أكثر من 80 نوعًا مختلفًا مهددًا بالانقراض في جمهورية مصر العربية والأردن والمغرب والمملكة العربية السعودية والسودان واليمن، علمًا أنّ هذا العدد يصل إلى 108 أنواع مهددة بالانقراض في جمهورية مصر العربية. كما أن غالبية الأنواع المعروفة المهددة بالانقراض في الإقليم مصنّفة على أنها "مهددة بشدة بالانقراض"[11]. إضافة إلى ذلك، تبلغ نسبة السلالات المحلية التي تصنّف على أنها معرضة لخطر الانقراض 8 و15 و20 في المائة في المغرب والسودان وتونس على التوالي في عام 2021. وإن متوسط نسبة المناطق البرّية الرئيسية للتنوّع البيولوجي المشمولة في المناطق المحمية في جميع بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا باستثناء الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت، أدنى من المتوسط العالمي الذي بلغ 43 في المائة في عام 2020.[12]
- الأوبئة وتدهور النظم الإيكولوجية، التي قد تزداد في المستقبل بسبب الاتجاهات المتزايدة في الآفات والأمراض النباتية العابرة للحدود، وتعدّي الزراعة على المناطق البرّية والغابات، ومقاومة مضادات الميكروبات، والتزايد في إنتاج الأغذية الحيوانية المصدر واستهلاكها.
- تغيّر المناخ، بما في ذلك الظواهر المناخية المتطرفة وتقلّب درجات الحرارة وأنماط هطول الأمطار، الذي يؤثر بالفعل على النظم الزراعية والغذائية والموارد الطبيعية، ومن المتوقع أن يسرّع وتيرة الجوع والفقر في المناطق الريفية. "ومن المتوقع أن يصبح إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من البؤر الساخنة لتفاقم الحرارة الشديدة والجفاف والقحولة. وتظهر توقعات المناخ الواردة في تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ أن درجات الحرارة سترتفع بمقدار 3 درجات مئوية بحلول نهاية القرن في ظل سيناريو معتدل

[9] قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة؛ تم الدخول إليها في 2021/08/15

[10] قاعدة البيانات العالمية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة الخاصة بشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، تم الدخول إليها في عام 2021

[11] UNEP/ROWA and FAO. 2015. Terrestrial Ecosystems and Biodiversity in the Arab Region. http://css.escwa.org.lb/SDPD/3572/Goal15.pdf)

[12] شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة

وبمقدار 4 درجات مئوية[13] في ظل سيناريو أكثر شدّة ولكن من المحتمل جدًا حصوله. وتشير هذه البيانات المقترنة بتوقع تراجع هطول الأمطار بنسبة تصل إلى 20 في المائة، إلى أن ندرة المياه ستتفاقم في مقابل تراجع الإنتاج الزراعي".

- "الاقتصاد الأزرق" حيث يتزايد تطوير الأنشطة الاقتصادية المتعلّقة بقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على المستوى العالمي، وتتطلّب المقايضات الناشئة وضع سياسة سليمة تدمج الحلول التقنية والاجتماعية والاقتصادية، ومبادئ استعادة النظم الإيكولوجية لنظم الإنتاج، ومشاركة أصحاب المصلحة عبر القطاعات في سياق النظم الزراعية والغذائية التحويلية.
- عدم الاستقرار السياسي الذي يؤدي إلى موجات مكثّفة من الهجرة القسرية داخل البلدان وفي ما بينها على السواء، ما يهدد بالتالي القدرة على إنتاج الأغذية والحصول عليها. وفي عام 2020، استضاف إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا 41.2 مليون مهاجر دولي إضافة إلى 9.6 مليون لاجئ و14.8 مليون مشرّد داخليًا.[14] وتعدّ الأردن ولبنان من بين بلدان العالم العشرة الأولى التي تستضيف اللاجئين في حين تتصدر الجمهورية العربية السورية قائمة بلدان العالم التي فيها أكبر عدد من النازحين داخليًا، مع 6.5 مليون نازح. وتستضيف السودان 1.1 مليون لاجئ (غالبيتهم من جنوب السودان) و2.73 مليون نازح داخليًا[15].
- ضعف المؤسسات المعنية وغيابها في بعض الحالات، والافتقار إلى التنسيق عبر القطاعات وعمليات الحوكمة والأطر القانونية لتمكين النظم الزراعية والغذائية. وثمة شواغل تتعلّق بسلامة الأغذية إذ تسجّل بلدان الإقليم ثالث أعلى معدل تقديري لانتشار الأمراض المنقولة بالأغذية بين السكان بعد أفريقيا وجنوب شرق آسيا.
- الثغرات والافتقار إلى الفعالية في السياسات ذات الصلة والأطر التنظيمية وتثقيف/توعية المستهلكين حول الأنماط الغذائية الصحية والأغذية المغذية.
- الافتقار إلى الاستثمارات والبيئة التمكينية في الأعمال التجارية المتعلّقة بالزراعة والأغذية.
- الفجوات في استخدام الابتكارات والتكنولوجيا ونشرها في النظم الزراعية والغذائية، ما يؤدي إلى تدني الإنتاجية وبروز أوجه عدم كفاءة في سلاسل الإمدادات الغذائية.
- الفجوات بين الجنسين وأوجه عدم المساواة الاجتماعية التي تمنع بعض الشرائح السكانية – النساء والشباب والمجتمعات الريفية – من المشاركة في تطوير النظم الزراعية والغذائية والانتفاع منها بشكل متساوٍ.

---

13 المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، 2017

14 إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية في الأمم المتحدة، شعبة السكان (2020). أعداد المهاجرين الدوليين 2020، https://www.un.org/development/desa/pd/content/international-migrant-stock وقاعدة البيانات العالمية المتعلقة بالنازحين داخليًا، https://www.internal-displacement.org/database/displacement-data، تم الدخول إليها في 2 يونيو/حزيران 2021

15 مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، الأرقام المتعلّقة بالسكان، بيانات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين المتعلّقة بالتشرّد، متاحة على الموقع https://www.unhcr.org/refugee-statistics/download/?url=TKsZ3Z وقاعدة البيانات العالمية المتعلقة بالنازحين داخليًا، https://www.internal-displacement.org/database/displacement-data، تم الدخول إليها في 2 يونيو/حزيران 2021

ثانيًا– تأثير جائحة كوفيد–19 على النظم الزراعية والغذائية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

22- تتسبب الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية العالمية التي أحدثتها جائحة كوفيد–19 في زيادة الفقر وانعدام الأمن الغذائي عبر مسارات معقّدة؛ وسوف تتغيّر آثار ذلك مع مرور الوقت ومن المرجّح أن تؤثر في جميع أبعاد الأمن الغذائي. ولقد أحدثت تدابير الإغلاق التام اختلالات كبرى في سلاسل الإمدادات ولو أنها كانت أقل حدّة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وأثّرت الاختلالات في التجارة الدولية على المنتجين الذين يعتمدون على أسواق التصدير.

23- وأحدثت الجائحة انكماشًا اقتصاديًا أدّى إلى تراجع المداخيل وإلى خسائر فادحة في سبل العيش، مع ما ترتب عن ذلك من آثار على الحصول على الأغذية. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن ما بين 88 و115 مليون شخص وقعوا مجددًا في حلقة الفقر المدقع في عام 2020 مع توقّع ارتفاع هذه الأعداد بشكل إضافي في عام 2021. ووفقًا للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، من المتوقع أن يرتفع عدد الفقراء في 14 بلدًا عربيًا من ما بين 101.4 و102.4 مليون شخص في عام 2019 إلى 114.9–120.9 مليون شخص في عام 2020 و116.3–120.4 مليون شخص في عام 2021.

24- ويؤثر فقدان الدخل وارتفاع الأسعار على الاستهلاك والتغذية: من المرجح أن تقلّص الأسر الفقيرة عدد الوجبات التي تتناولها وأن تبتعد عن الإنفاق على الأغذية ذات المحتوى العالي من المغذيات الدقيقة لصالح الأغذية الغنية بقدر أقل بالمغذيات والتي تحتوي في الكثير من الأحيان على نسبة عالية من الملح أو السكر أو الدهون.

25- وترتبط جائحة كوفيد–19 أيضًا ارتباطًا وثيقًا بمسألة الوزن الزائد والسمنة. وقد أظهر تحليل للبيانات المجمّعة أن الأفراد الذين يعانون من السمنة معرّضين بقدر أكبر لخطر الإصابة بكوفيد–19، والدخول إلى المستشفى، والانتقال إلى وحدات العناية الفائقة، والاحتياج إلى أجهزة التنفس الاصطناعي، والموت جراء الفيروس. وقد تذكون للسمنة أيضًا آثار على فعالية اللقاحات. وفي الوقت نفسه، قد تتأثر اتجاهات السمنة بتحوّل الأنماط الغذائية نحو الأغذية الأرخص ثمنًا والأكثر استقرارًا من حيث التخزين وبتراجع النشاط البدني بسبب أوامر المكوث في المنازل، إلا أن البيانات التي تؤكد هذه التوقعات غير متوافرة بعد.

26- ولقد سلّطت الاختلالات الناجمة عن جائحة كوفيد–19 الضوء على العديد من مواطن الضعف في النظم الزراعية والغذائية المعاصرة. وتشمل التحديات الحصول على الأغذية الآمنة والمغذية بأسعار معقولة عند تقييد الحركة وإغلاق الأسواق، وتعرّض العاملين (من حيث الصحة والدخل) على امتداد النظام الزراعي والغذائي للخطر. وهناك مخاطر تحدق ببقاء الشركات والصناعات، ولا سيما المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، من المنتجين والمصنّعين والتجّار ومجهّزي الأغذية إلى شركات النقل وتجّار التجزئة.

27- ولقد زادت الجائحة التركيز على العديد من القضايا المعاصرة من قبيل مقاومة مضادات الميكروبات، والأمراض الحيوانية، وتغيّر المناخ، والغش في الأغذية، ورقمنة النظم الزراعية والغذائية، والتي يمكن أن تترتب عن كل منها تداعيات ملحوظة على سلامة الأغذية.

28- وتولّد الاختلالات التي أحدثتها جائحة كوفيد-19 في النظم الزراعية والغذائية فرصًا أيضًا للقيام بإصلاحات أطول أجلًا. وقد أظهرت الأزمة قدرة أجزاء عديدة من النظام الغذائي من الاستجابة بسرعة.

29- وأحدثت جائحة كوفيد-19 اختلالات أيضًا في النظم الغذائية الحضرية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، حيث أثّرت بصورة خاصة على قطاعي توزيع الأغذية وبيع الأغذية بالتجزئة.

30- وكشفت الجائحة أيضًا اعتماد النظم الغذائية على ما تضطلع به المرأة من عمل غير منظور في مجال الرعاية والعمل المنزلي غير المأجور والذي يشمل في المناطق الريفية مهام جمع المياه وتربية الحيوانات الصغيرة والزراعة الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية للأسرة. بالتالي، تطرح تدابير الاستجابة لجائحة كوفيد-19 تحديات وفرصًا جديدة لتقوية الأدوار المتعددة التي تؤديها المرأة كمقدمة لخدمات الرعاية، ومنتجة زراعية، ومديرة للمزرعة، ومجهّزة للأغذية، وتاجرة، وعاملة بأجر، وصاحبة مشاريع.

31- ويعدّ تصميم تدابير الحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني وتطبيقها أمرًا أساسيًا للحد من المخاطر وضمان استفادة المرأة الريفية على قدم المساواة مع الرجل من مثل هذه التدخلات. ويتسم الاستثمار في قيادة المرأة ومشاركتها في تصميم استراتيجيات الاستجابة لجائحة كوفيد-19 وتنفيذها بأهمية حاسمة لضمان مراعاة وجهات نظرها واحتياجاتها على نحو ملائم.

ثالثًا- دور التجارة

32- يتسم إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بالاعتماد الشديد على استيراد الأغذية، لا سيما الحبوب منها. ولقد سجّل 11 من أصل 13 بلدًا تتوافر البيانات بشأنهم في الإقليم، نسب اعتماد على الواردات من الحبوب تجاوزت 50 في المائة في الفترة 2016-2018. وتراوحت هذه النسب بين 23.6 في المائة في السودان و100 في المائة في الأردن والإمارات العربية المتحدة. إضافة إلى ذلك، سجّلت جميع بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تتوافر البيانات بشأنها، متوسط نسب اعتماد على الواردات من الحبوب تجاوز 90 في المائة في الفترة 2016-2018.[16] بالتالي، تؤدي التجارة دورًا رئيسيًا في سياسات الأمن الغذائي المتبعة في كل بلد من بلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ولكن استدامتها قد ضعفت نتيجة العديد من عوامل الإجهاد، بما في ذلك الصدمات الاقتصادية في بلدان الإقليم وانعدام الاستقرار السياسي.

33- ويمكن أن تؤدي التجارة، من خلال عملها على سدّ الفجوة بين العرض والطلب، دورًا هامًا في التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من حدّة الصدمات الخارجية. ويمكن للتدابير والتعديلات في السياسات التجارية مثل تكوين المخزونات، وجمع المخاطر الإقليمية، وترشيد الأنماط الزراعية، وتكييف أنماط التجارة، أن تيسّر أيضًا إدارة المخاطر من أجل معالجة آثار الصدمات على الإنتاجية.

34- ونتيجة للإصلاحات في السياسات المحلية والتطورات التكنولوجية، باتت التجارة في المنتجات الزراعية والغذائية منظمة بشكل متزايد في سلاسل القيمة العالمية. وأصبح قطاع الإنتاج الزراعي والغذائي متكاملًا بشكل متزايد وأقام علاقات أوثق بين الزراعة والقطاعات الأخرى. ومن شأن السياسات من قبيل التعريفات والإعانات المشوّهة

[16] قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة، مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي، https://www.fao.org/faostat/ar/ - data/FS، تمت زيارة الموقع في 15 أغسطس/آب 2021

والتدابير غير التعريفية والقيود على تجارة الخدمات، أن تحد من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. ويمكن للتدابير المتخذة لتعزيز نمو القيمة المضافة المحلية في سلاسل القيمة العالمية أن تحسّن الوصول إلى الأسواق الجديدة وأن تزيد من المكاسب في الإنتاجية التي يتم تحقيقها بفضل الآثار غير المباشرة للتكنولوجيا على طول سلسلة الإمدادات. بالتالي، فإنه من المهم الاعتراف بالسياسات التي تحد أو تزيد من المشاركة في سياسات سلاسل القيمة العالمية وتكييفها من أجل تهيئة بيئة تمكينية للتجارة الدولية والإقليمية البينية في المنتجات الزراعية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

35- ولا تعزى المستويات المتدنية للتجارة الإقليمية البينية في المواد الغذائية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا إلى ظروف الوصول إلى الأسواق فحسب، بل أيضًا إلى النظم التظيمية المتشددة وغير المتجانسة من قبيل متطلبات الصحة والصحة النباتية والتدابير غير التعريفية. ومن شأن سدّ هذه الفجوات التنظيمية أن يساعد على زيادة التجارة الإقليمية في المواد الغذائية وأن يقوّي النظم الزراعية والغذائية الوطنية. وتغطي الجهود المبذولة في مجال التعاون التنظيمي الإقليمي كلًا من مستوى سلامة الأغذية الوطني، والتنسيق، والتكافؤ، والاعتراف المتبادل، والمواءمة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى اعتماد نظام أو معايير واحدة موحّدة في الإقليم.

36- ولقد تراجعت أسعار السلع الغذائية الأساسية العالمية بشكل عام خلال الأشهر الأولى من الجائحة، إلا أنها شهدت ارتفاعًا في الأشهر الأخيرة. وأثّرت الزيادات المحلية في أسعار بعض السلع الغذائية الأساسية على بعض البلدان، بما في ذلك العديد من بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الواردات الغذائية.

رابعًا– المقايضات على صعيد السياسات

37- لتشجيع الأنماط الغذائية الصحية للجميع وتحقيق مستويات عالية من القدرة على تحمّل الكلفة، قد يتعيّن على الحكومات الوطنية تحليل المقايضات عن طريق السياسات الضريبية وسياسات الحماية الاجتماعية. ومع أنه لدى العديد من بلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا شكل من أشكال الإعانات لسلع غذائية مختارة (مثل الخبز والسكر والزيوت الصالحة للأكل)، إلا أن هذه الإعانات قد تكون موجّهة نحو الترويج لسلع غذائية أغلى ثمنًا وغير ميسورة الكلفة في الكثير من الأحيان مثل البقول والحبوب البقولية والجوزيات والبذور والخضار والفاكهة التي يمكنها أن تساهم في الأنماط الغذائية الصحية والمغذية. وقد ينطوي ذلك على عبء ضريبي إضافي في بعض الحالات؛ ولكنه يمكن التعويض عنه بفرض ضرائب إضافية على الأغذية المغذية بقدر أقل كتلك التي تحتوي على نسبة عالية من السكر والملح.

38- ويمكن أن تتمثل مقايضة أخرى لتشجيع الأنماط الغذائية الصحية في اعتماد تدابير سياساتية تتعلّق بالأسواق وتصب في مصلحة الأنماط الغذائية الصحية والمغذية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال اعتماد ضوابط تقيّد تسويق وإبراز الأغذية التي تحتوي على نسبة عالية من السكر والملح وعلى مستويات عالية من الدهون التقابلية، وتدير الشروط الخاصة بتوسيم الأغذية بناء على ذلك. ويمكن للترويج للأغذية المحلية والتقليدية في الأسواق وزيادة الحوافز لإنتاجها وتجهيزها وتسويقها أن يساعدا على ضمان أن تكون الأنماط الغذائية الصحية ميسورة الكلفة ومتاحة بطريقة يسهل الحصول عليها وبصورة مقبولة للجميع.

39- وثمة مقايضات جوهرية بين التغذية والبيئة، والتغذية والشمول (لا سيما حصة اليد العاملة في سلاسل الإمدادات). وينبغي تصميم السياسات بطريقة تقلل من مثل هذه المقايضات وتعظّم أوجه التآزر لضمان الاستدامة، لا سيما استدامة البيئة، والشمول.

خامسًا– خطة عمل إقليمية بشأن تحويل النظم الزراعية والغذائية لتشجيع الأنماط الغذائية الصحية للجميع

40- إن العالم لا يسير في الاتجاه الصحيح للقضاء على الجوع بحلول عام 2030. فبعد أن انخفض عدد الأشخاص الذين يعانون من النقص التغذوي في العالم على مدى عقود من الزمن، عاد وارتفع في السنوات الأخيرة وتعاظم بفعل آثار جائحة كوفيد-19. إضافة إلى ذلك، يعجز 3 مليارات شخص في العالم، أو 38 في المائة من السكان، عن تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية. وفي إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، يعجز أكثر من نصف السكان عن تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية فيما يعجز ربع سكان الإقليم عن تحمّل كلفة الأنماط الغذائية التي توفّر فقط المستويات المطلوبة من المغذيات الأساسية.

41- لذا فمن الضروري تحويل النظم الزراعية والغذائية من خلال التعاون الدولي والإقليمي والتعاون في ما بين بلدان الجنوب والعمل المتواصل مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني.

42- وسيتطلب تحويل النظم الزراعية والغذائية بموازاة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إجراء إصلاحات والتحول إلى أنماط غذائية صحية ومغذية؛ وإلى الممارسات الزراعية المستدامة التي تحمي الطبيعة وتصلحها؛ وإلى سبل العيش الأكثر شمولًا وتنوعًا التي تتيح إمكانية الوصول إلى فرص العمل اللائق؛ وإلى قدر أكبر من الكفاءة في إنتاج الأغذية الآمنة والمتنوعة والمغذية، وتوزيعها، ومناولتها، وتخزينها، وتجهيزها، وتجارتها، وتسويقها، واستهلاكها، ومن التنسيق بين هذه الوظائف.

43- وسيتطلّب ذلك إعطاء عدد من الحوافز لأصحاب المصلحة في النظم الزراعية والغذائية – حوافز يكون بإمكانها تجاوز جميع العقبات التي تمنع أصحاب المصلحة من إحداث التغييرات، وحوافز من شأنها أن تعالج تكاليف التغيير السلوكي وتخفف من حدّة تكاليف الانتقال وربما تموّل التكاليف الاقتصادية الجارية. وينبغي أن تقوم هذه الحوافز بسد الفجوات في المعرفة والتوعية وأن تكون قوية بما فيه الكفاية لتغيير ذهنيات الأفراد.

44- وستتطلب الخطة الإقليمية تكوين فهم مشترك للتداعيات والمقايضات الرئيسية التي تنطوي عليها التدابير السياساتية ذات الصلة الرامية إلى تحويل النظم الزراعية والغذائية. كما أنها ستتطلب تحديد آليات الحوكمة الملائمة لتعظيم أوجه التآزر والتقليل قدر الإمكان من المقايضات المحتملة مع مراعاة في الوقت نفسه أوجه عدم التماثل في المعلومات والقوة والمصلحة بين أصحاب المصلحة.

45- وتستلزم معالجة سوء التغذية بجميع أشكاله اتخاذ إجراءات متعددة الجوانب – إشراك قطاعات تتراوح بين قطاعات الصحة والتعليم والزراعة والحماية الاجتماعية والتخطيط والسياسة الاقتصادية – للاضطلاع بأدوار نشطة جنبًا إلى جنب مع القادة السياسيين من أجل تحفيز نطاق الإجراءات التي يتعين اتخاذها على المستويات الفردية والأسرية والمجتمعية والوطنية والإقليمية والعالمية.

46- وثمة حاجة إلى تحويل النظم الزراعية والغذائية لتكون:

أ- شاملة: بحيث تضمن الاندماج الاقتصادي والاجتماعي لجميع الجهات الفاعلة في النظم الغذائية، ولا سيما أصحاب الحيازات الصغيرة والنساء والشباب.

ب-مستدامة: بحيث تقلل من الآثار البيئية السلبية وتحفظ الموارد الطبيعية النادرة وتعزز القدرة على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية.

ج- كفؤة: بحيث تنتج كمية كافية من الأغذية العالية الجودة لتلبية الاحتياجات الإقليمية في الوقت نفسه الذي تقلل فيه من الفاقد بعد الحصاد ومن هدر المستهلكين.

د- قادرة على الصمود: بحيث تكون قادرة على تحمّل الصدمات وأوجه عدم اليقين بفضل تدابير التكيّف والتخفيف من التأثيرات.

47- وفي ضوء ما سبق، يمكن اعتماد الإجراءات المحددة التالية على المستويات الوطنية لتحويل النظم الزراعية والغذائية وضمان أنماط غذائية صحية للجميع:

- يمكن أن تنظر البلدان، بدعم من منظمة الأغذية والزراعة، في إمكانية اعتماد وتقوية السياسات، بما في ذلك الحوافز والأنظمة والخطوط التوجيهية الغذائية، التي تهدف إلى تشجيع الناس على اتباع أنماط غذائية صحية.
- زيادة القدرة على الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية بطريقة شاملة ومستدامة عن طريق ابتكار (تغيير تركيبة المنتجات) المنتجات الغذائية الأفضل جودة والأكثر أمانًا وتغذية وتجهيزها وحفظها، واستخدام الأغذية التقليدية المجدية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بما في ذلك الأغذية ذات فترة التخزين الطويلة.
- اعتماد السياسات إلى جانب تنمية القدرات من جانب منظمة الأغذية والزراعة والشركاء الآخرين، لإيجاد حوافز السوق التي تشجّع تحوّل الإنتاج نحو الأغذية المغذية مع الاستفادة في الوقت نفسه من تثقيف المستهلكين والمناهج المدرسية للتأثير على عادات الاستهلاك.
- ينبغي أن يركّز اعتماد السياسات الرامية إلى تشجيع الأنماط الغذائية الصحية، على الإجراءات التي يمكنها أن تحد في آن واحد من أوجه النقص التغذوي المتصلة بنقص الوزن والنقص في المغذيات الدقيقة والهزال والتقزم ومن الاختلالات في الأنماط الغذائية المسؤولة عن زيادة انتشار الوزن الزائد والسمنة.
- سيوفر تعزيز القدرات الوطنية لإنتاج الأغذية والروابط بالأسواق الإقليمية، أساسًا متينًا للبلدان من أجل تعزيز التجارة الإقليمية البينية. ويجدر بالسياسات والبرامج أن تشجع القطاع الخاص على القيام باستثمارات جديدة، وإضافة القيمة على السلع الأساسية، ومنافسة الواردات، واستحداث فرص العمل.
- ثمة حاجة إلى دعم تصميم التدابير وتنفيذها لتجنّب حدوث اختلالات لوجستية في النقل، وزيادة مرافق التخزين والبنى التحتية للتبريد، وضمان حسن أداء أسواق بيع المنتجات الغذائية بالجملة وبالتجزئة، وكذلك من خلال الحصول على معلومات في الوقت الحقيقي عن أداء نظم التوزيع.
- توطيد الروابط بين المناطق الريفية والحضرية، وزيادة قدرة منتجي الأغذية المغذية والآمنة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، وتحسين القدرات في مجال تخزين الأغذية، وتشجيع الأغذية الفعالة.

- تطوير البيئة المؤسسية والسياساتية لدعم تحليل المقايضات الرئيسية التي تواجهها الجهات الفاعلة وصانعو القرار في النظم الزراعية والغذائية، بما في ذلك رسم خريطة بالأشخاص الضعفاء والبيئات التي يشترون فيها الأغذية بالتجزئة وسبل وصولهم المادي والاقتصادي إلى الأغذية المغذية.
- بناء القدرات لتحسين سلامة الأغذية والجودة التغذوية على امتداد النظم الزراعية والغذائية، مع التركيز على زيادة قدرات الاستيعاب والتكيّف التي تسهّل الانتقال بسرعة إلى "حالة الطوارئ" والمحافظة في الوقت نفسه على سلامة الأغذية من خلال إعادة النظر في البنية التحتية والأنظمة والتكنولوجيات الخاصة بسلامة الأغذية وتطويرها، بما يشمل الصحة العامة والأسباب المحدثة للجائحات، وتعزيز النُهج المراعية للتغذية على طول سلاسل الإمدادات.
- تحسين قدرات الأعمال التجارية الزراعية وأصحاب المصلحة في سلسلة القيمة باعتبارهم قوى محرّكة رئيسية لتحويل النظم الزراعية والغذائية والتعافي بشكل مستدام من جائحة كوفيد-19، بما في ذلك من خلال تفاعلهم مع القطاع العام وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين من قبيل المنتجين والمستهلكين.

48- ويمكن أن تشكل الإجراءات الاستراتيجية الأربعة التالية أساسًا للفهم المشترك والأهداف وطرق التنفيذ المشتركة على المستوى الإقليمي وأن تؤدي دور العوامل المسرّعة لتحقيق الإجراءات المحددة المذكورة أعلاه:

الإجراء الاستراتيجي 1: اعتماد خطة تحوّلية إقليمية

49- مع بقاء أقل من عشر سنوات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تدعو أصوات حول العالم إلى عقد عمل لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وستوفّر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية لعام 2021 محفّزًا هامًا لحشد العمل الجماعي من أجل تحويل النظم الغذائية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، قد يعتمد إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا نهجًا تحوّليًا إزاء النظم الزراعية والغذائية من شأنه المساهمة في عقد العمل هذا.

50- ومع مراعاة هذا السياق ولتحقيق الأهداف الآنف ذكرها، هناك حاجة إلى اعتماد "خطة تحوّلية إقليمية للنظم الزراعية والغذائية" وتنفيذها مع التركيز على إقامة نظم زراعية وغذائية شاملة ومستدامة وقادرة على الصمود ومراعية للتغذية على المستويات الوطنية، وإلى طلب دعم منظمة الأغذية والزراعة لتنفيذ هذه الخطة.

51- ويمكن أن تركّز هذه الخطة على استخدام الموارد الطبيعية المحدودة بمزيد من الكفاءة، والاستجابة لتغيّر المناخ من خلال التكيّف معه والتخفيف من حدّته، وتعظيم استخدام الحلول المبتكرة والتكنولوجيا وتوفير السياسات التمكينية، وتحسين الشراكات الوطنية والإقليمية لا سيما مع القطاع الخاص، وتعزيز تبادل المعارف وأفضل الممارسات، وإسناد الأولوية في الوقت نفسه للوصول إلى فرص العمل اللائق وفرص كسب المعيشة للجميع. ويمكن تحقيق ذلك من خلال منصة التنسيق والدعم التي توفرها منظمة الأغذية والزراعة وذلك عن طريق مبادراتها الوطنية والإقليمية القائمة مثل مبادرة العمل يدًا بيد وبرنامج الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها.

52- وستؤدي المبادرات التي يتم إطلاقها في إطار هذه الخطة إلى تحويل النظم الزراعية والغذائية بما يتطلّب التركيز على النظم المعقدة التي يتعيّن على المجتمعات المحلية والحكومات على المستويات كافة والقطاع الخاص تأدية دور فيها لإعادة تحديد الإجراءات والحلول والاستراتيجيات والشراكات الجديدة من أجل "التعافي على نحو أفضل" من جائحة كوفيد-19 وإحراز تقدم في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

53- ونظرًا إلى عدم التجانس في النظم الزراعية والغذائية والسياسات ذات الصلة في الإقليم، ستشكل الخطة منصة مشتركة من قبيل منصة النظم الغذائية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط[17].

الإجراء الاستراتيجي 2: تقوية المعارف والبيانات والقدرات التحليلية

54- يتمثل أحد الأسباب الرئيسية لعدم كفاءة النظم الزراعية والغذائية في عدم تماثل المعلومات. فليست هناك هوة واضحة بين البلدان وحتى داخلها في البيانات والمعلومات المتعلّقة بالإنتاج والأسواق فقط، بل أيضًا في المعارف ومواد الدعوة المتاحة للمستهلكين لإقناعهم بالقيام بخيارات غذائية صحية أكثر.

55- ويمكن أن تؤدي البيانات والتحليلات ذات الصلة دورًا حيويًا في دعم تطوير السياسات وتنفيذها على امتداد النظم الزراعية والغذائية. وقد يساعد الوصول إلى البيانات العالية الجودة والمتاحة في الوقت المناسب والتي يسهل استخدامها في تحويل النظم الزراعية والغذائية من خلال السياسات التمكينية وفي ضمان أنماط غذائية صحية للجميع. ولقد بدأت منظمة الأغذية والزراعة العمل على خطة شاملة لمساعدة البلدان الأعضاء على استخدام البيانات من أجل وضع سياسات أفضل بشأن النظم الزراعية والغذائية. وتشكل منصة البيانات الجغرافية المكانية الخاصة بمبادرة العمل يدًا بيد أحد الأمثلة على ذلك وتستكملها الإحصاءات والبيانات وأدوات دعم القرارات الشاملة للمنظمة.

56- وللتخفيف من حدّة عدم التماثل في المعلومات وتعزيز الوظائف التحليلية والأدوات السياساتية (فضلًا عن البيانات مثلًا لتحليل المقايضات وأوجه التآزر وانعكاسات الإجراءات السياساتية)، قد ينظر الأعضاء في إمكانية إنشاء "مرصد إقليمي للأمن الغذائي والتغذية" يستضيفه المكتب الإقليمي للمنظمة للشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وسيؤدي المرصد دور مركز المعارف/البيانات ونظام دعم القرارات لتستخدمه البلدان الأعضاء في تتبع توافر الأغذية، بما في ذلك التجارة الدولية والملامح التغذوية لمتناول الأغذية وتحديد المجالات المثيرة للقلق، وفي تتبع الفاقد والمهدر من الأغذية والتصدي له، ودعم تصميم النظم الغذائية الحضرية، وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا في الزراعة والأغذية. وسيستفيد المرصد من مصادر البيانات القائمة ومن الأدوات ذات الصلة التي طوّرتها منظمة الأغذية والزراعة.

الإجراء الاستراتيجي 3: استخدام التجارة والاستثمارات والتكنولوجيا كعوامل تمكينية لتحسين الأمن الغذائي والتغذية

57- يعتمد إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا اعتمادًا شديدًا على استيراد الأغذية، ولا سيما الحبوب. وبحلول عام 2030، سيلبّي الإقليم 37 في المائة فقط من احتياجاته من السعرات الحرارية من الإنتاج المحلي وسيتعيّن استيراد النسبة المتبقية. وسيؤدي النمو السكاني الكبير في الإقليم المقترن بمحدودية قدرات الإنتاج إلى زيادة الواردات الغذائية في العقد القادم. ومن المتوقع أن يصبح الإقليم ثاني أكبر مستورد صافٍ للأغذية بعد إقليم آسيا والمحيط الهادئ، ولكن المستورد الأكبر على أساس نصيب الفرد الواحد. وتؤدي بالتالي التجارة دورًا أساسيًا في سياسة الأمن الغذائي المتبعة في كل بلد من بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

58- وينبغي التركيز على سياسات تجارة الأغذية المصممة بإحكام والقادرة على الصمود والمنسّقة على المستويين الإقليمي والقطري والتي تلبّي متطلبات الأمن الغذائي والتغذية وتراعي أيضًا مواطن الضعف المحتملة في سلاسل الإمدادات الغذائية العالمية.

[17] http://www.fao.org/food-systems/news-events/news-detail/en/c/1411633/

59- ومن الضروري التركيز أيضًا على تحسين الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة، لا سيما من أجل نشر التكنولوجيات داخل المزارع وخارجها وتحفيز الابتكار.

الإجراء الاستراتيجي 4: تسخير القوة التحويلية للشراكات والمنصات والشبكات

60- قد يشكل تحويل النظم الزراعية والغذائية عملية تستغرق الكثير من الوقت وتحتاج إلى الكثير من الموارد، وقد يتم تحقيقه بشكل أفضل من خلال إقامة الشراكات على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية. وهناك بالتالي ما يبرر إقامة شراكات تحويلية تهدف إلى إحداث تغييرات مطردة وكبيرة في النظم الزراعية والغذائية.

61- ويمكن للشراكات بين الشركاء في التنمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني وفي ما بينهم على المستويين الوطني والإقليمي ولإقامة حوارات مؤسسية لتبادل أفضل الممارسات واعتمادها، أن تساعد النظم الزراعية والغذائية على مواجهة التحديات الناشئة.

62- ويمكن أن تقوم هذه الشراكات بتطوير المنصات الرقمية واستخدامها. كمثلًا منصة رقمية لتقديم خدمات الإرشاد الزراعي للمزارعين من أجل مساعدتهم على تحليل الإنتاج وتحديد السبل الكفيلة بزيادته، ومنصة رقمية للأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمستهلكين لدعم التدريب والدعوة والتثقيف والتوعية حول الأنماط الغذائية الصحية.

63- وفي هذا الصدد، قد يقوم المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للشرق الأدنى وشمال أفريقيا بتيسير إنشاء الآليات والمنصات التشاورية الإقليمية و/أو تقويتها بأشكال عديدة لتبادل وتطبيق أفضل الممارسات والمعارف والدعم في ما يخص تحويل النظم الزراعية والغذائية من أجل تشجيع الأنماط الغذائية الصحية للجميع. وقد تشكل هذه الآليات أحد مكونات الخطة الإقليمية.

64- ويمكن أن تستخدم المنصات القائمة من قبيل منصة النظم الغذائية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط التي أنشأتها منظمة الأغذية والزراعة والمركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في البحر الأبيض المتوسط وأمانة الاتحاد من أجل المتوسط، كمرجع.

الملحق 1: المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

ستساهم الإجراءات المقترحة في هذه الوثيقة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة التالية:

مجالات العمل الاستراتيجية	أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة
أنماط غذائية صحية للجميع	1-3، 2-1، 2-2، 3-1، 3-2، 3-4، 12-8، 14-ب
شفافية الأسواق والتجارة	2-ب، 2-ج، 10-أ، 17-11
التغذية للفئات الأضعف	1-3، 2-1، 2-2، 3-1، 3-2
أغذية آمنة للجميع	2-1، 2-2، 3-2
الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية	2-1، 2-2، 12-3
تحقيق نظم غذائية مستدامة في المناطق الحضرية	1-1، 2-1، 11-أ، 12-1